

اولا واذا لم يتمكن من السجود على التراب والكف سجد على غيرهما واذا اراد
الارض بين السجود على الثلج والحقه مما ليس بارض ولا من نياتها وبين الفلق
والكتان فوضع جماعة من الاصحاب بلزوم ترجيح الاخيرين وقال بعضهم
انما ما ليس بارض ولا من نياتها كالصوف والحقه ويجوز ان يكون مع الثلج في
مرتبة واحدة ويجوز تقديم الثلج عليه مطاوعا او حواضا لانهما قد تقدمت في الثلج
بما لا يجعل الحكم بتعيينه وهل يجوز بالحق المرفوع البرد الذي هو مثل في جميع
ما ذكرنا ولا يراعى النفاق من حاشية وصرح ازيد بالاول وهو الاقرب
عندنا ومنها ما عدل في البرد المذكورين من سائر الاعذار والفرق بين
المادة من السجود على الارض وما يثبت فيها كما صرح به جماعة وهو المراد
لضرورة هما ما لا ينفذ به كثير من الكفاية وهو الذي يلزم عدم مراعاة الثلج
والعسر والفرها والاعم من ذلك صرح بالاجنب بحسب الاصحاب وظاهر
الاكتفاء ويجوز حروف المنقر بالسجود على ما يفتح السجود عليه ولو في الجنة
وضمير نظر بل المحتمل هو الاحتمال الاول مع ان احوط ومن حلية الاعتدال ما اشار
اليه بحسب الاصحاب من انه لو كان في ظلمة وخاف من السجود على الارض فحتم
وعرفه بالبركن عندئذ حتى ليس عليه معنى الثوب جاز السجود عليه ثم قال
ولو فعل الثوب وخاف عليه نية الاعضاء جاز الايمان وهكذا في كل موضع
يخبر ما ليس عليه وهو جيد اذا كان مراده من الخوف في المقامين ما
يقفه ان سائر التكليف ثم قال والاقرب الايمان الى ما يقارب السجود كحقيق
وهو احوط وقال بعض الاصحاب لو صلى على ما منع منه للضرورة فلا عا

وهو

وهو جيد ومنها فقلنا ان الارض وما يثبت فيها مع عدم القدرة على التحسين
احدها ولو يبدل مال كثير يتمكن منه فيجوز السجود على غيرهما كالقبر والمعادن
والثلج وغيرها كما صرح به بعض وان لم يتمكن من شيء الا الكف بعين ولا حوط
لتقديم غيره والمعادن على الثلج بل لا يجعل الحكم بتعيينه وكذا في حال الضرورة
وكذا الا حوط ترجيح القطن والكتان عليه بل لا يجعل الحكم بتعيينه وكذا في حال
الضرورة وبالجملة الاحوط في الكتابين ترجيح ما هو اقرب الى الارض وما يثبت
فيها واذا لم يتمكن من السجود على الارض وما يثبت فيها في اثناء الصلاة كما يتفق
حيانا باحق الاطفال الصغار ما يفتح السجود عليه ولم يتمكن من تحصيله الا
بقطع الصلوة وفيه ليجب القطع اولا بل يتم الصلوة ساجدا على ما لا يفتح
السجود عليه لما جازنا من حمله المستند التحمين ان في ان كان القطع و
يقتل ذلك موجب التحريم والعدم التحين من ايقاع الصلوة في
الوقت فاللاندم ح تمام الصلوة وعدم قطعها وانظرت مما اختلف فيه و
الاحوط مراعات الاقرب الى الارض وما يثبت فيها بل لا يجعل الحكم بتعيينه
فيقدم القطن والكتان المعادن والمركون والملبوس من الثياب على سائر الخ
والحجر والكف وان لم يتمكن من الاقرب جاز لغيره ويجوز بين اقرانه وان
يمر بين الامراء موجب لذلك كما اذا اتفق فقد ما يفتح السجود عليه في اثناء
الصلوة في سعة الوقت فالاقرب ح عدم وجوب تمام الصلوة وترجم التحميل
ما يفتح السجود عليه ولكن الاحوط انما هي ما جاز على غير الارض وما يثبت
فيها مراعى للاقرب اليه كما انما قد يماسها على الارض او ما يثبت فيها